# سبل إصلاح وتطوير القطاع المصرفي في العراق

# Ways to Reform and Develop The Banking Sector in Iraq

أ.م.د.ابتسام علي حسين

الكلية التقنية الإدارية / بغداد

**المستخلص :**

يعد إصلاح القطاع المصرفي العراقي تحدياً كبيراً للسياسة المالية نتيجة لتخلفه ليس على صعيد العراق فحسب وإنما على صعيد الشرق الأوسط وشمال افريقيا فوفقاً لإحصاء قام به صندوق النقد الدولي عام 2013 فإن أكثر من 80% من السكان في العالم ليس لديهم حساب مصرفي, كما تهيمن المصارف الحكومية على النظام المصرفي, إذ تمثل 75% من النظام المالي من حيث الموجودات و 77% من الناتج المحلي الإجمالي, فضلاً عن عدم توفر معايير التدقيق وعدم فاعلية الرقابة المصرفية وعدم وجود شركات تأمين على الودائع وافتقارها إلى سياسات الشمول المالي والتي يمكن من خلالها تقديم مجموعة شاملة من الخدمات المالية التي تتضمن الحسابات المصرفية والمدخرات وقروض قصيرة الأجل والتأجير التمويلي والرهون العقارية وخطط التقاعد فضلاً عن حماية المستهلك وتعزيز القدرة المالية, كل ذلك أدى إلى انعدام الثقة في النظام المصرفي, لذا بات إجراء إصلاح اقتصادي شامل للمصارف العراقية الحل الوحيد لعودة الثقة بالنظام المصرفي العراقي, وذلك من خلال إعادة الهيكل التنظيمي للمصارف من حيث الموارد البشرية وإطار التدقيق والمحاسبة والبنية التحتية وتكنولوجيا المعلومات وإدارة المخاطر والرقابة المصرفية, فضلاً عن فتح الأسواق أمام المصارف لتحقيق الميزة التنافسية, وتأتي أهمية هذا البحث من محاولة القيام بتلك الأصلاحات بغية التركيز على أحداث تغيرات كبيرة في طبيعة الصناعة المصرفية لغرض حشد المدخرات المحلية والحد من ظاهرة هروب رأس المال الى الخارج فضلاً عن إمكانية جذب جزء من تدفقات الاستثمار الأجنبي الى الداخل، ولكي تكون أصلاحات النظام المصرفي ناجعة ينبغي التحرير المالي لهذا القطاع من خلال أيجاد البيئة التشريعية الملائمة له، لغرض زيادة حدة المنافسة بين المصارف، واستعمال وسائل تكنولوجية متطورة للاتصالات والمعلوماتية، فضلاً عن تطبيق مقررات لجنة بازل بغية العمل ضمن المعايير الدولية للمصارف بما يرفع من قدرتها على المنافسة الدولية.

**المصطلحات الأساسية** :- الاصلاح الاقتصادي ، الصناعة المصرفية ، الموارد المالية ، إعادة الهيكلة ، البيئة التشريعية ، الوسائل التكنولوجية , الشمول المالي , التحرير المصرفي .

**Abstract**

Reforming Iraq's banking sector is a major challenge for the fiscal policy as a result of its backwardness, not only in Iraq but also in the Middle East and North Africa. According to a 2013 IMF survey, more than 80% of the world's population does not have a bank account. Also the government banks dominates the banking system, representing 75% of the financial system in terms of assets and 77% of GDP, As well as the lack of auditing standards and the ineffectiveness of banking supervision and the lack of insurance companies on deposits and lack of policies of financial inclusion through which it can provide a comprehensive range of financial services including bank accounts, savings and short-term loans and leasing finance and mortgages and retirement plans as well as consumer protection and promotion financial capacity all this led to a lack of confidence in the banking system, Therefore, comprehensive economic reform of Iraqi banks is the only solution to restore confidence in the Iraqi banking system through the restructuring of the banks in terms of human resources and the framework of auditing and accounting, infrastructure, information technology, risk management and banking supervision, as well as opening markets to banks to achieve

competitive advantage, so the importance of this research comes from trying to carry out these reforms in order to focus on the events of major changes in the nature of the banking industry for the purpose of mobilizing domestic savings and reduce the phenomenon of capital flight abroad, As well as the possibility of attracting a portion of foreign investment inflows. In order for the reforms of the banking system to be effective there is the financial liberalization of this sector should be achieved through the creation of an appropriate legislative environment for the purpose of increasing competition among banks and the use of advanced technological means of communication and information, as well as the implementation of Basel Committee decisions with a view to working within the international standards of banks, thereby enhancing their international competitiveness.

**Keywords**: - Economic Reform, The Banking Industry, Financial Resources, Restructuring, Legislative Environment, Technological Means, Financial Inclusion, Banking Liberalization.

**المقدمة:-**

تقدر إجمالي موجودات القطاع المصرفي العراقي بـ (2) مليار دولار إلا أن نسبة مساهمة تلك المصارف في الناتج المحلي الإجمالي لا تتجاوز (8%) وهي نسبة متدنية جداً مما يعكس الدور المحدود الذي يلعبه هذا القطاع في النشاط الاقتصادي, فضلاً عن محدودية الخدمات المصرفية المقدمة والتي تتركز في عمليات الاقراض والتمويل البسيط والمخصصة أغلبها لتمويل النشاط العام المثقل بعدم الكفاءة والخسائر المتراكمة بينما حرم القطاع الخاص من التمويل اللازم للتراكم الرأسمالي, كما إن (90%) من استثمارات الجهاز المصرفي الحكومي (الرافدين والرشيد) هي استثمارات في حوالات الخزينة مما يعني إن قاعدة الاستثمار ضيقة وما زالت محصورة في أدوات حكومية, كما إن المصارف الأهلية لا تزال تهيمن على الجزء الأكبر من إجمالي رأس المال المصرفي والبالغ (4) مليون دينار وبنسبة تقارب (84%) من الإجمالي والباقي للمصارف الحكومية (16%), في حين إن فعاليتها المصرفية متدنية ولم تشارك في تقديم أفضل الخدمات المصرفية للمستثمرين, فلم تتجاوز نسبة مساهمتها في إجمالي الائتمان لعام (2016) (25%) في حين تساهم المصارف الحكومية بالنسبة المتبقية والبالغة (75%) كما إن أغلب الائتمان الممنوح من قبل المصارف الأهلية هو ائتمان قصير الأجل ولأغراض تجارية واستهلاكية لأنها لا تحبذ تقديم الائتمان طويل الأجل تجنباً للمخاطر, كما إنها تتطلب ضمانات كبيرة ترهق المستثمرين وأكثرها ضمانات عقارية ولا تعطي أهمية للضمانات الحقيقة (موجودات المشروع), لذا تأتي أهمية البحث لمعالجة المشاكل التي يعاني منها هذا القطاع المصرفي من خلال توسيع القاعدة الرأسمالية للمصارف التجارية كافة إضافة إلى زيادة كثافتها المصرفية لتيسير تقديم الخدمات للجمهور فضلاً عن اجتذاب ودائع المدخرين من خلال أسعار فائدة مجزية وحوافز تشجيعية وتوفير خدمات متقدمة مثل نظم المدفوعات الحديثة كبطاقة الائتمان أو نظام مقاصة متطور لغرض المساهمة في دعم النشاط الاقتصادي وبالتالي إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية المطلوبة.

- **مشكلة البحث:**- يعاني القطاع المصرفي العراقي من مشاكل عديدة تأتي في مقدمتها :-

**1**- سياسة الكبح المالي التي تمارسها السياسة النقدية في البنك المركزي من خلال التحكم في أسعار الفائدة وحجم الائتمان أدت إلى انعدام الربط بين أسعار الفائدة ومخاطر وآجال وسيولة الأدوات المالية.

**2**- غياب الشفافية ونقص المعلومات عن الزبون أدى إلى وقوع المصارف في أخطاء اختيار المشروعات التي يتم تمويلها.

**3**- تخلف الهياكل الداخلية للمصارف وغياب ما يسمى بحوكمة المصارف أدى إلى ضعف في مستوى الإدارة.

**4**- انخفاض كفاءة تسوية المدفوعات أدى إلى وقوع المصارف في مشاكل عديدة منها أخطاء في الحوالات وهدر في الجهد والوقت.

- **أهمية البحث:**- تكمن أهمية البحث في ضرورة إعادة النظر بوضع النظام المصرفي في العراق والقوانين المنظمة لعمله وتحسين أداءه, وتفعيل دوره في النشاط الاقتصادي والتنموي, وتمتين علاقاته الدولية مع العالم الخارجي.
- **هدف البحث:**- يهدف البحث إلى تحقيق الآتي:-

**1**- توضيح معيقات العمل المصرفي في العراق ودوافع ومبررات الإصلاح المصرفي المطلوب تحقيقه في المصارف التجارية العراقية.

**2**- تحليل مؤشرات أداء المصارف التجارية العراقية.

**3**- تحديد الوسائل الكفيلة بإصلاح وتطوير القطاع المصرفي العراقي.

- **فرضية البحث:**- ينطلق البحث من فرضية مفادها ((إن القيام بإصلاحات هيكلية شاملة للقطاع المصرفي العراقي من شأنها تعزيز الثقة في الجهاز المصرفي والعمل على خلق بيئة تنافسية آمنة وسليمة بين المصارف التجارية لتقديم أفضل الخدمات للعملاء والمساهمة الفاعلة في تدعيم النشاط الاقتصادي عن طريق تحقيق الشمول المالي لدوره التنموي في تحسين معيشة المواطنين والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية)).
- **منهج البحث:**- تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل بعض مؤشرات أداء المصارف التجارية العراقية ومن ثم استنباط المؤشرات المالية الكفيلة بالإصلاح.
- **حدود البحث:**-
  - الحدود الزمانية:- تم استخدام السنوات المالية (2003 – 2016).
  - الحدود المكانية:- المصارف التجارية العراقية (الحكومية والأهلية).
- **هيكلية البحث:**- تم تقسيم البحث إلى مقدمة وثلاثة محاور فضلاً عن الاستنتاجات والتوصيات, تناولنا في المحور الأول منه الإطار النظري للإصلاح المصرفي أما المحور الثاني فتناولنا فيه بالتحليل أهم مؤشرات أداء المصارف التجارية العراقية, وجاء المحور الثالث ليوضح سبل إصلاح وتطوير القطاع المصرفي العراقي واختتم البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات.

**المحور الأول / الإطار المفاهيمي للإصلاح المصرفي**

**أولاً: مفهوم الإصلاح المصرفي ومبرراته:-**

يعرف الإصلاح المصرفي بأنه "مجموعة من العمليات الشاملة والمستمرة التي تتضمن إعادة الهيكلة وتطوير الأنظمة والقوانين والتشريعات التي تساهم في زيادة حجم الأقراض والإيداع وتحسين الخدمات المصرفية"[1]

كما يعرف الإصلاح المصرفي على إنه "جزء من العمليات المالية التي تتمثل بالعمليات المصرفية والعمليات التأمينية والتي من شأنها المساعدة في العمليات الاستثمارية سواء كانت قصيرة أم طويلة الأجل"[2].

من هذه المفاهيم يتضح إن الإصلاح المصرفي هو جزء من الإصلاح الاقتصادي والمالي للدولة والذي يعمل على رفع القيود الموجهة على القطاع المصرفي من أجل تطويره, وتشجيع القطاع الخاص على إنشاء المصارف والسماح للمصارف الأجنبية العمل في السوق المصرفية المحلية وتعزيز المنافسة بين المصارف المحلية والأجنبية.

**أما فيما يخص مبررات الإصلاح المصرفي,** فإن الحاجة لذلك الإصلاح تنبع من الأهمية الكبيرة لهذا القطاع في تلبية الحاجات التمويلية للقطاع الخاص بشكل كفوء وبما يدعم نموه وتطوره من خلال تعبئة المدخرات المحلية وتعميق دور الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين وتحسين كفاءة توزيع الموارد الرأسمالية في الاقتصاد, ورفد الموارد المالية المحلية بموارد مالية خارجية.

كما تنبع الحاجة للإصلاح المصرفي من خلال الدور الذي يمكن أن تلعبه المصارف في توثيق وتعزيز الشراكات الإنتاجية والاستثمارية والتجارية بين الدول. خصوصاً مع الدول التي دخلت في منظمة التجارة العالمية مما يبرر التطوير المصرفي لأن الدخول في هذه المنظمة يتطلب تحرير تجارة السلع والخدمات بما فيها الخدمات المصرفية والتي تعني السماح للمصارف الأجنبية للعمل في الدول الموقعة على اتفاقية التجارة العالمية والتعامل معها مثل المصارف المحلية مما يتطلب إقامة نظام مصرفي متطور يستطيع منافسة المصارف الأجنبية من خلال تقديم الخدمات المصرفية المتنوعة للزبائن بسهولة ليتماشى مع التطور في العمل المصرفي سواء في اسلوب الأداء أم الخدمات المصرفية الحديثة.

لذا فإن دوافع الإصلاح المصرفي تنبع من الآتي:[3]

1- **دوافع اقتصادية:** وهي أساس مبررات الإصلاح المصرفي كون مهمة المؤسسات المصرفية المساهمة في خلق النقود الائتمانية الضرورية لطالبيها لدعم تقدم المجتمع وازدهاره.
2- **دوافع نقدية:** الدوافع النقدية جاءت نتيجة التغيرات الحاصلة في النظام النقدي ومن أجل مواكبة التطورات المالية والنقدية على مستوى العالم وعليه هناك ضرورة لإعادة صياغتها وفق سياسة إصلاح مصرفي تأخذ بعين الإعتبار الواقع النقدي والبيئة المحلية واحداث تغيير يواكب التطورات النقدية والمصرفية على الساحة العالمية.

---

[1] علي توفيق صادق وآخرون, السياسة النقدية وإدارة الدين العام في البلدان العربية, سلسلة بحوث ومناقشات صندوق النقد العربي, العدد السابع, 28-31 آذار, ابو ظبي, 1998 , ص63 .

[2] سرمد كوكب جميل, النظام المالي العراقي وإعادة الإعمار, الجندول, العدد 20 , نيسان, 2005 , ص9 .

[3] توفيق شمبور, الإصلاح المصرفي في الوطن العربي ضروراته ومعوقاته, اتحاد المصارف العربية, بيروت, 1993 , ص53 .

3- **دوافع تقنية:** وقد جاءت هذه الدوافع استجابة للتطورات التي حدثت في مجال الصناعية المصرفية ومجال الأجهزة التقنية لذا ينبغي وضع التشريعات والقوانين التي تنظم التعامل مع هذه التقنيات الحديثة من أجل المنفعة العامة وبما يقدم الخدمات المتنوعة للعملاء.

4- **دوافع تنظيمية:** والتي تعني المعايير التنظيمية للمؤسسة المصرفية من خلال عرض الأفكار الجديدة والتي من شأنها تقليل انحراف القائمين على إدارة هذه المؤسسة, والتقليل من الروتين عند تقديم الخدمات المصرفية للعملاء.

**ثانياً: أهداف الإصلاح المصرفي ومعوقات عمله:-**

ليس هناك أنموذج موحد لعملية الإصلاح المصرفي, لذلك فعملية الإصلاح تتوقف على طبيعة وبنية الاقتصاد ودرجة الإصلاحات الهيكلية المتبعة فيه والأهداف المراد تحقيقها من وراء ذلك, لذا يمكن القول إن الهدف الأساس من الإصلاح المصرفي هو تحسين كفاءة استخدام وتخصيص الموارد وتقوية الجهاز المصرفي في الاقتصاد لذا فإن أهداف الإصلاح المصرفي كثيرة منها:-[1]

1- خلق انظمة مالية ومصرفية سليمة وتنافسية من أجل تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي والإسراع في وتيرة النمو الاقتصادي.

2- ادخال نظام محاسبي متطور يعمل وفقاً للمعايير الدولية يستوعب الأعمال والخدمات المصرفية كافة والغاء أي نظام يطبق يدوياً والذي لا يلبي الطموحات المصرفية من خلال ادخال كافة الخدمات المصرفية التي تعتمدها المصارف العالمية المتطورة.

3- إعادة النظر بتكاليف القروض (سعر الفائدة, والعمولات, ورسم الرهن, والتكاليف الأخرى) إذ يؤدي ذلك إلى تشجيع الأعمال الإنتاجية التي تحتاجها الدول في المرحلة الراهنة.

4- الغاء التخصصات المصرفية والإنتقال من المصرف المتخصص إلى المصرف الشامل الذي يقوم بأكثر الأعمال المصرفية ويستطيع توزيع القروض قطاعياً بين القطاعات, وجغرافياً بين عدة اقاليم, لتخفيض مخاطر الاستثمار المصرفي ويضمن الإنتشار الواسع لفروعه.

5- إعادة هيكلة الإدارات ضمن المصرف الواحد, فهذا الإجراء يؤدي إلى الغاء بعض الدوائر والأقسام واستحداث دوائر وأقسام غير موجودة يتطلبها العمل المصرفي الجديد.

6- استخدام التقانات المصرفية الحديثة من أجهزة كمبيوتر وأجهزة الربط والصراف الآلي والبطاقة المصرفية الحديثة, وتطوير انظمة المعلوماتية لتسهيل العمليات المصرفية.

كل تلك الإجراءات تساهم وبلا شك في زيادة تعبئة المدخرات واستعمالها الاستعمال الأمثل من أجل تحقيق عملية التنمية الاقتصادية كما تمكن الدول الساعية للإصلاح إلى تكييف اقتصاداتها لتكون قادرة على مواجهة الصدمات الخارجية التي تحدث في السوق السلعي أو السوق النقدي.

[1] زياد جواد لفتة, أهمية ومتطلبات الإصلاح المصرفي في التنمية مع إشارة خاصة للعراق, اطروحة دكتوراه, كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة البصرة, 2009 , ص69 .

**أما فيما يخص معوقات العمل المصرفي فهي كثيرة بلا شك ويقف في مقدمتها:**

**1-** العامل السياسي والتسلط الإداري, إذ إن أصحاب القرار خصوصاً مجالس إدارة المصارف الحكومية تكون تابعة لقوانين وتوجيهات من السلطة العليا مما يحد من فاعليتها في اتخاذ قرار مناسب للإصلاح نتيجة هذه التبعية.

**2-** غياب الشفافية ونقص المعلومات عن الزبون يوقع المصارف في مشاكل كثيرة, فعلى سبيل المثال يلجأ بعض المقترضين إلى تضخيم القيمة الرأسمالية للأصول (لا سيما العقارية) بقصد الحصول على قروض بقيمة عالية مما يوقع النظام المصرفي في اخطاء اختيار المشروعات التي يتم تمويلها لا سيما عندما يعجز المدينون عن الإيفاء بالتزاماتهم بسبب المبالغة في تضخيم قيمة الموجودات التي يمتلكونها من جهة واستعمال هذه القروض في قطاعات ليس لها جدوى اقتصادية أو تواجه نقصاً في الطلب وليس لديها المرونة الكافية في السوق من جهة أخرى.[1]

**3-** غياب الحوكمة والحكم الرشيد في المصارف يعد معيقاً آخراً لعملية الإصلاح المصرفي, ويرجع أسباب الفشل الذي منيت به الكثير من المصارف إلى افتقارها للقواعد الجيدة في إدارتها مما يساهم في سهولة التلاعب في الحسابات وعدم اتخاذ قرارات رشيدة, الأمر الذي أدى بالمؤسسات المالية الدولية إلى وضع مجموعة من المعايير والقواعد التي تكفل حسن الأداء وتوفر الرقابة على المصارف من خلال ما يسمى بحوكمة المصارف والتي تعني تطوير الهياكل الداخلية للمصارف بما يؤدي إلى تحقيق الشفافية في الأداء وتطوير مستوى الإدارة وهي تختلف عن حوكمة الشركات والتي هي عبارة عن نظام يتم بمقتضاه إدارة الشركات ومراقبتها, لذا فإن غياب الحوكمة عن المصارف قد يحد من رغبة المستثمرين للاستثمار في هذه المصارف.[2]

**4-** سياسة الكبح المالي[*] التي تمارسها السياسة النقدية في البلدان النامية أدت إلى التحكم في أسعار الفائدة وحجم الائتمان, مما أدى إلى انعدام الربط اللازم بين هذه الأسعار ومخاطر وآجال وسيولة الأدوات المالية, نتيجة لفرض قيود على الحسابات الجارية والرأسمالية فإن مستويات أسعار الفائدة لم تتغير بما فيه الكفاية لتعكس التغيرات في الظروف الاقتصادية وأسعار الفائدة في الخارج, كذلك اعتمدت السلطات النقدية وسائل التحكم المباشر في التوسع الائتماني لفرض سقوف ائتمانية للمصارف, فضلاً عن استعمال الائتمان الموجه والمدعوم المخصص لقطاعات اقتصادية معينة يؤدي إلى تشجيع أنشطة معينة, وهذا التخصص الائتماني يؤدي إلى تجزئة النشاط المصرفي وتخفيض درجة المنافسة وتقليل الحوافز أمام تلك المؤسسات لتنويع محافظها وتخفيف المخاطر المترتبة عليها.[3]

---

[1] علي حسن زاير محمد, امكانية اعتماد نظام التأمين عن الودائع ودوره في الإصلاح المصرفي في العراق, اطروحة دكتوراه كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة بغداد, 2014 , ص62-63 .

[2] طارق عبد العال حماد, حوكمة الشركات, المفاهيم, المبادئ, التجارب (تطبيقات الحوكمة في المصارف) الدار الجامعية, الإسكندرية, 2005 , ص9 .

[*] الكبح المالي: هو تقييد حركة رؤوس الأموال الأجنبية بفرض احتياطي الزامي كبير واتباع سياسة توجيه الاستثمار وتحديد سقف زمني لمعدلات الفائدة.

[3] مايح شبيب هدهود, القطاع المالي والمصرفي بين اشكاليات الواقع وآفاق الإصلاح, دراسة في أقطار عربية مختارة, الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية, العدد 34 , 2007 , ص50 .

**5-** انخفاض كفاءة تسوية المدفوعات يعد معيقاً آخر للإصلاح المصرفي ولعلاج هذه المشكلة فإننا نحتاج إلى نظام الكتروني كامل للتحويلات والتقاصي الآلي واستعمال الوسائل الحديثة لشبكات الاتصال بين المصرف وفروعه لتقليل الهدر بالوقت وتصحيح الأخطاء في الحوالات إن وجدت لأن ذلك كله من شأنه تحسين الأداء المصرفي ويسهل عملية إجراء المقاصة ليس فقط بين المصرف وفروعه فحسب, بل بين المصارف المختلفة أيضاً.[1]

**المحور الثاني / تحليل مؤشرات أداء المصارف التجارية العراقية**

**تمهيد:-**

تعد المصارف التجارية وسيطاً مالياً بين وحدات الفائض الاقتصادي ووحدات العجز وهي أهم القنوات المالية اللازمة لتعبئة المدخرات وتوجيهها نحو قطاعات الاستثمار الحقيقي لدعم عملية التنمية الاقتصادية, كما إنها تلعب دوراً كبيراً في تطوير وتنمية أسواق المال من خلال الاستثمار المباشر فيها والإستفادة منها في توظيف الأموال المتاحة لديها لغرض تحقيق عوائد مقبولة ضمن درجة مخاطرة معقولة, فضلاً عن المشاركة في إدارة منشآت الأعمال والرقابة عليها, ولأجل الإطلاع على واقع القطاع المصرفي العراقي لا بد من استعراض شامل لأهم مؤشرات أداء المصارف التجارية العراقية من أجل معرفة طبيعة عمل هذا القطاع, لذلك سوف يتم تقسيم هذا المحور وفق الفقرات الآتية:-

**أولاً: هيكل الجهاز المصرفي العراقي:-**

شهدت الساحة المصرفية العراقية بعد عام 2003 مرحلة من التحول الاقتصادي نحو اقتصاد السوق وتركزت في المجال المصرفي من خلال إصدار قانون البنك المركزي العراقي (56) لسنة 2004 والذي يمنحه الاستقلالية التامة بعيداً عن التدخل الحكومي في إدارة السياسة النقدية, فضلاً عن إصدار قانون الدين العام والخاص ببيع وشراء الأوراق المالية وفقاً لآلية السوق, كما تم إصدار قانون المصارف العراقية رقم (94) لسنة 2004 لإرساء نظام مصرفي حديث يعمل وفق المعايير الدولية واستمرت جهود البنك المصرفي العراقي طوال المدة (2004 – 2016) في الإرتقاء بالتشريعات المالية والرقابية لتقوية النظام المالي بهدف إصلاح هذا القطاع ومن خلال القيام بالعديد من الإجراءات منها الزام المصارف التجارية برفع رأس مالها إلى 250 مليار دينار لزيادة ملاءتها وبما يتناسب والمعايير الدولية إضافة إلى تنويع خدماتها المصرفية, علاوة على اصدار التعليمات حول تدفق رؤوس الأموال الأجنبية لأغراض الاستثمار والسماح للمصارف التجارية بشراء العملة الأجنبية من مزاد البنك المركزي لأغراض الاستيراد, لذلك أصبح إجمالي المصارف العاملة في السوق المصرفية العراقية (54) مصرفاً حتى نهاية عام 2016 بواقع (7) مصارف حكومية و (42) مصرفاً أهلياً منها (9) مصارف إسلامية و(10) مصارف مشاركة مع مصارف أجنبية تراوحت نسبة المشاركة بين (8-75%) من رأس المال و (23) مصرفاً أهلياً[2] وكما يوضحها المخطط التالي:

[1] المصدر السابق نفسه والصفحة نفسها.

[2] الموقع الالكتروني للبنك المركزي العراقي www.cbiraq.org

شكل (1) هيكل الجهاز المصرفي العراقي

المصدر/ التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي.

واتسم نشاط المصارف الخاصة منذ تأسيسها في بداية عقد التسعينات وحتى الوقت الحاضر بعدم كفاءته نتيجة للأسباب الآتية:-[1]

**1-** النقص في الملاكات الفنية ذات الخبرة في مجال الصيرفة الأهلية.

**2-** التقاطع في أولويات إدارتها الفنية من ناحية والأولويات التي يستهدفها بعض المساهمين الأساسيين في رؤوس أموال هذه المصارف وانعكاسات ذلك على أداء المصارف والتزامها بالسياقات والضوابط المصرفية النافذة من ناحية أخرى.

**3-** عدم قدرتها على امتلاك التكنولوجيا المصرفية الحديثة نتيجة محدودية مواردها المالية, خاصة في ضوء ارتفاع التقنيات الحديثة المتاحة قياساً بالقيم الحقيقية لموارد هذه المصارف.

**4-** محدودية التفاعل مع المصارف الخارجية, الأمر الذي أدى إلى وجود فجوة معلوماتية كبيرة.

**ثانياً: القاعدة الرأسمالية ومؤشر كفاية رأس المال:-**

يفيد هذا المؤشر لمعرفة معدل الملاءة المصرفية ومدى قدرة المصارف على تحمل الخسائر المحتملة الحدوث والانحسار المالي, إذ كلما ارتفعت درجة ملاءة المصرف المالية كلما انخفضت تبعاً لذلك احتمالية تعرضه للانحسار المالي والعكس صحيح.

كما يستعمل البنك المركزي معيار كفاية رأس المال للرقابة على المصارف وهو أحد المعايير المصرفية الحديثة الذي يستعمل لقياس مدى كفاية رأس المال المحتفظ به من قبل المصارف لمواجهة المخاطر التي قد تتعرض لها, وتستند أهمية كفاية رأس المال إلى ضرورة تأمين الضمان والأمان الكافي لأصحاب الودائع والدائنين مع المحافظة على عائد معقول للمساهمين, وقد وضع البنك المركزي العراقي الحد الأدنى لكفاية رأس المال والبالغة (15%) للمصارف عامة منذ عام 1994 ثم عدلت لاحقاً إلى (12%) لمصرفي الرافدين والرشيد لضمان موجوداتها واعتباراً من نهاية عام 2002 إذ بلغ متوسط كفاية رأس المال لهذه السنة (31%) لكلا المصرفين.[2]

إلا أن المادة (16) من قانون المصارف العراقي رقم (94) لسنة (2004) حددت الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال بنسبة (12%) لجميع المصارف وذلك للحد من مخاطر الائتمان المصرفي[*], وقد بلغت نسبة كفاية رأس المال للمصارف الحكومية والخاصة عام 2003 كالآتي[3]:-

**1-** (33% و 13%) لمصرفي الرافدين والرشيد على التوالي.

**2-** المصارف المتخصصة (الزراعي والصناعي والعقاري) (17% , 45% , 6%) بالنسبة للزراعي والصناعي والعقاري على التوالي.

---

[1] قيس صالح البدري, تقويم نشاط الصيرفة الخاصة في العراق, بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الثالث لقسم الدراسات الاقتصادية في بيت الحكمة للفترة 22-23 كانون الأول 2001 , بغداد 2002 , ص 184 .

[2] البنك المركزي العراقي, المديرية العامة للإحصاء والأبحاث, التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2003 , ص26 .

[*] تحتسب نسبة كفاية رأس المال وفق المعادلة الآتية:-

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال الأساس}}{\text{صافي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطرة داخل الميزانية}} + \frac{\text{رأس المال المساند}}{\text{صافي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطرة خارج الميزانية}} \times 100$$

علماً إن النسبة المعيارية لكفاية رأس المال حسب ضوابط معيار بازل 8% كحد أدنى.

[3] المصدر السابق نفسه والصفحة نفسها.

**3**- في حين بلغت هذه النسبة لدى المصارف الخاصة بين (28% - 64%).

وقد سجل مجموع رأس المال والاحتياطي للمصارف العراقية مبلغاً قدره (183808.5) مليون دينار نهاية عام 2003 وبزيادة قدرها (34805) مليون دينار عن السنة السابقة والبالغة (149003) مليون دينار وبنسبة تغير مقدارها (23%) [1], بسبب زيادة بعض المصارف لرؤوس أموالها.

أما في عام 2008 فقد تراوحت نسبة كفاية رأس المال لمصرفي الرشيد ما بين (2% - 5%) في حين تراوحت هذه النسبة لمصرف الرافدين ما بين (0% - 0.2%)[2], إن انخفاض هذه النسبة بالنسبة لمصرف الرافدين هو بسبب انخفاض رأسماله ووجود الديون الموروثة وخسائر حرب (2003) وفروقات استبدال العملة العراقية القديمة بالعملة الجديدة عام (2004) وفروقات إعادة تقييم الموجودات والمطلوبات.

أما بالنسبة لرؤوس أموال الجهاز المصرفي العراقي لعام 2008 فقد بلغت (1.2) ترليون دينار, إن هذا المبلغ يعود معظمه وبنسبة (86%) إلى القطاع المصرفي الأهلي وموزعة إلى نسبة (66.06%) للمصارف التجارية الأهلية وبنسبة (15.12%) للمصارف الإسلامية وبنسبة (4.81%) لفروع المصارف الأجنبية العاملة في العراق.[3]

ويعتبر هذا النمو في رؤوس أموال المصارف من المؤشرات الإيجابية في تعزيز الاستقرار المصرفي, لكونه يزيد من الرافعة المالية[*] ويعزز قدرتها على مواجهة المخاطر, ويضمن سلامة ومتانة المصارف ويشكل حماية أكبر للمودعين, ومع ذلك يعد هذا الإرتفاع في رؤوس أموال المصارف ضئيلاً أمام عملية التنمية الاقتصادية في العراق, حيث إن المشاريع التنموية الكبيرة تحتاج إلى قروض وتسهيلات نقدية كبيرة لكي تدخل بقوة في السوق العراقية لتساهم بشكل فعال في بناء الاقتصاد العراقي.

لقد نمت رؤوس أموال المصارف في العراق من (7.7) ترليون دينار في عام 2013 إلى (9.1) ترليون دينار عام 2014 ثم إلى (10.1) ترليون دينار عام 2015 و (11.7) ترليون دينار عام 2016 إن هذه الزيادة في رؤوس الأموال لا تعود إلى المصارف الحكومية إذ لم تصل رؤوس أموال مصرف الرافدين إلى (400) مليار دينار, ومصرف الرشيد إلى (300) مليار دينار والمصارف المتخصصة إلى (200) مليار دينار كما كان من المؤمل أن تصل إليه تنفيذاً لقرار اللجنة الاقتصادية في كتابها المرقم (341) والمؤرخ في 2008/3/31 , إذ ما زال رأسمال مصرف الرافدين (126) مليار دينار ومصرف الرشيد (50) مليار دينار والمصارف المتخصصة (325) مليار دينار, بينما باشر (24) مصرفاً خاصاً بزيادة رؤوس أمواله, ليصل الحد الأدنى إلى (250) مليار دينار, لعدم قدرة البعض منها على تنفيذ تعميم البنك المركزي العراقي بخصوص زيادة رؤوس أموالها في غضون ثلاث سنوات واعتباراً من 2010/6/30 .[4]

---

[1] المصدر السابق, ص27 .

[2] البنك المركزي العراقي, التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق لعام 2008 , ص8 .

[3] المصدر السابق, ص9 .

[*] الرافعة المالية (Financial Leverage): تعني استخدام أموال الغير في التمويل بهدف زيادة أرباح التشغيل قبل الفوائد والضرائب وهي عبارة عن نسبة القروض الطويلة الأجل إلى مجموع موجودات المنشأة.

[4] البنك المركزي العراقي, دائرة الإحصاء والأبحاث, قسم الاقتصاد الكلي, التقرير الاقتصادي السنوي للأعوام 2013 و 2014 و 2015 , الصفحات (43 , 4 , 2).

أما بالنسبة لنسبة كفاية رأس المال للأعوام 2013 , 2014 , 2015 فكانت كالآتي:-

- في عام 2013 بلغت نسبة كفاية رأس المال 2% لدى مصرف الرافدين وهي نسبة قليلة جداً تشير إلى احتمالية تعرضه إلى المخاطرة في حالة منحه للائتمانات, بينما لدى مصرف الرشيد فتراوحت النسبة بين (12% - 20%) في حين ارتفعت لدى المصارف الخاصة لتبلغ أعلى حد لها لدى مصرف الائتمان العراقي وعبر العراق بحدود (120% - 457%) لدى مصرف الائتمان و(105% - 1984%) لدى مصرف عبر العراق.[1]
- في عام 2014 بلغت نسبة كفاية رأس المال لدى مصرفي الرافدين والرشيد (3%) و (10%) على الترتيب, في حين ارتفعت هذه النسبة لدى المصارف الخاصة لتصل ما بين (24% - 760%).[2]
- في عام 2015 بلغت نسبة كفاية رأس المال لدى مصرفي الرافدين والرشيد (4%) و (11%) على الترتيب, وارتفعت هذه النسبة لدى المصارف الخاصة أيضاً ما بين (15% - 536%).[3]

وعلى الرغم من انخفاض نسبة كفاية رأس المال لدى المصارف الحكومية إلى دون النسبة المعتمدة والبالغة (12%), وارتفاعها لدى المصارف الخاصة, فإن المصارف الحكومية تعد الأولى في منح الائتمان والذي بلغ نسبته أكثر من (76%) في حين إن نسبة الائتمان الممنوح من قبل المصارف الخاصة لا تتجاوز (24%), مما يعني أن المصارف الخاصة هي ذات طبيعة متحفظة في منح الائتمان على الرغم من ضخامة رؤوس أموالها وما تمنحه اللوائح التنظيمية من قدرة ائتمانية تصل إلى ثمانية أضعاف رؤوس أموالها.[4]

**ثالثاً: العمق النقدي(*) ونسبة اجمالي الودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي:-**

يفيد هذا المؤشر في معرفة مدى قدرة المصارف على اجتذاب رؤوس الأموال (تعبئة المدخرات المحلية) في شكل ودائع وتنميتها وبالتالي تنشيط الاستثمار, ويعد مؤشر العمق النقدي مناسب لحالة الدول النامية لأن الجزء الأكبر من عرض النقد هو عملة خارج الجهاز المصرفي ومن خلال بيانات الجدول (1) نلاحظ أن نسبة العمق النقدي بلغ (23.2%) عام 2003 , انخفض إلى (21.9%) عام 2006 , ثم عاد ليرتفع إلى (38.1) في عام 2010 إلى أن وصل إلى (16.1) عام 2016 , إن هذا التذبذب في نسبة العمق النقدي بين الانخفاض والارتفاع يرجع سببه إلى ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي.

---

[1] البنك المركزي العراقي, التقرير السنوي للاستقرار المالي لعام 2013 , ص44 .
[2] البنك المركزي العراقي, التقرير السنوي للاستقرار المالي لعام 2014 , ص25 .
[3] البنك المركزي العراقي, التقرير السنوي للاستقرار المالي لعام 2015 , ص6 .
[4] مظهر محمد صالح, السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي, البنك المركزي العراقي, بغداد, 2008 , ص12 .
(*) العمق النقدي: هو مؤشر يوضح مدى قدرة المصارف على اجتذاب رؤوس الأموال وتنميتها لتنشيط معدلات الادخار الموجهة نحو الاستثمار وبأقل كلفة ويمكن الحصول على هذا المؤشر من خلال قسمة عرض النقد GDP / M2 × 100

**جدول (1)العمق النقدي في العراق للمدة (2003 – 2016) مليون دينار**

| السنة | عرض النقد $M_2$ | معدل النمو | الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية | العمق النقدي % |
|---|---|---|---|---|
| 2003 | 6953420 | 79.6 | 29894476 | 23.2 |
| 2004 | 11498148 | 65.3 | 47959524 | 23.9 |
| 2005 | 14659350 | 27.5 | 64227556 | 22.8 |
| 2006 | 21050249 | 43.6 | 96067161 | 21.9 |
| 2007 | 26919996 | 27.9 | 107828321 | 24.9 |
| 2008 | 34861927 | 29.5 | 155635251 | 22.4 |
| 2009 | 45438231 | 30.3 | 139330643 | 32.6 |
| 2010 | 60396192 | 32.9 | 158521442 | 38.1 |
| 2011 | 72178112 | 19.5 | 211309111 | 34.1 |
| 2012 | 75466212 | 4.5 | 245222129 | 30.7 |
| 2013 | 87700000 | 16.2 | 267400000 | 32.7 |
| 2014 | 72700000 | 17.1 | 260600000 | 27.8 |
| 2015 | 82595000 | 13.6 | 524314000 | 15.7 |
| 2016 | 88067000 | 6.6 | 546336000 | 16.1 |

المصدر/- العمود (1 , 3), البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والأبحاث, التقرير الاقتصادي السنوي للسنوات (2002 – 2016).

- **العمود (2 , 4) تم احتسابه من قبل الباحثة.**

**علماً إن عرض النقد $M_2$ لعام 2002 بلغ (3871068), وتم استخراج العمق النقدي وفق المعادلة الآتية:- عرض النقد بالمعنى الواسع / الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية × 100**

أما فيما يخص نسبة إجمالي الودائع المصرفية إلى الـ GDP فهو يعكس حالة من الجمود والضعف في الجهاز المصرفي العراقي, إذ تشير بيانات الجدول (2) إلى انخفاض هذه النسبة وبشكل كبير في عام 2003 فقد بلغت (0.08%) ارتفعت إلى (0.12%) في العامين اللاحقين ثم إلى (0.58%) عام 2010 ثم (0.93%) عام 2013 ثم عاد لينخفض إلى (0.12) عامي 2015 و 2016 , إن هذه النسب تبقى نسب متدنية قياساً بعرض النقد والبالغ (88067000) مليار دينار عام 2016 مما يدل على قصور فاعلية المصارف التجارية في تحفيز الطلب على الودائع المصرفية وفقاً لحصتها من الناتج المحلي الإجمالي.

ويعود سبب ذلك إلى جملة من العوامل منها انخفاض العادات المصرفية, مما جعل نسبة قليلة جداً من المدخرات تتجه نحو الجهاز المصرفي, فضلاً عن انخفاض معدلات الفائدة على الودائع نتيجة لارتفاع معدلات التضخم, إضافة إلى العامل الديني الذي يعتبر المصارف التجارية مصارف ربوية مما حرم التعامل بأسعار الفائدة.

وتعد الودائع المصرفية الجزء الأكثر أهمية في جانب المطلوبات في ميزانيات المصارف التجارية, إذ تمثل الجزء الأكبر من مواردها, وإن نمو حجم الودائع يعكس مدى تطور النظام المصرفي في تعبئة المدخرات, وكلما زادت قدرة المصارف التجارية في تعبئة المدخرات كلما ساهمت هذه المصارف في الحد من الاستهلاك ومنح الائتمان وزيادة النمو الاقتصادي.[1]

[1)] Shekar . J, Banking Theory and Practice, Vikas publishing House PVTLD, New Delhi, 2000 , p54 .

كما يساهم ارتفاع معدل نمو الودائع في زيادة القاعدة الائتمانية في الجهاز المصرفي, ويمكن تقييم درجة تقدم أو تخلف دولة ما بصورة نسبية من طبيعة تركيب عرض النقد فيها ونسبة الودائع إلى عرض النقد.[1]

وفيما يخص نسبة الودائع إلى عرض النقد فقد بلغت (0.033) عام 2003 ارتفعت إلى (0.056) عام 2010 وسجلت أعلى ارتفاع لها بنسبة (10%) عام 2014 ثم عادت لتنخفض إلى نسبة (7%) عام 2016 وذلك نتيجة زيادة سحوبات ودائع الجمهور وارتفاع هجرة المواطنين إلى الخارج بسبب تردي الوضع الأمني في البلاد.

**جدول (2) حركة الودائع المصرفية وتغيرات الناتج المحلي الإجمالي ونسبة إجمالي الودائع إلى عرض النقد في العراق للمدة (2003-2016) مليون دينار**

| السنة | الودائع | الودائع الجارية | الودائع الزمنية | الـ GDP بالأسعار الثابتة 1988 | الودائع / GDP % | الودائع / عرض النقد % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 2003 | 2314 | 1144 | 1170 | 26990 | 0.08 | 0.033 |
| 2004 | 4318 | 2986 | 1332 | 33485 | 0.12 | 0.037 |
| 2005 | 4115 | 4286 | 1829 | 34267 | 0.12 | 0.028 |
| 2006 | 6681 | 4492 | 2189 | 47851 | 0.14 | 0.031 |
| 2007 | 10598 | 7490 | 3108 | 48511 | 0.21 | 0.039 |
| 2008 | 14700 | 9697 | 5003 | 51717 | 0.28 | 0.042 |
| 2009 | 21751 | 15524 | 6227 | 54720 | 0.39 | 0.047 |
| 2010 | 34263 | 27421 | 6842 | 58495 | 0.58 | 0.056 |
| 2011 | 41819 | 34180 | 7639 | 64081 | 0.65 | 0.057 |
| 2012 | 42480 | 33142 | 9318 | 68285 | 0.62 | 0.056 |
| 2013 | 68900 | 38836 | 10925 | 73800 | 0.93 | 0.078 |
| 2014 | 74100 | 39740 | 12820 | 72400 | 1.02 | 0.101 |
| 2015 | 64344 | 46309,5 | 18034.5 | 498641 | 0.12 | 0.077 |
| 2016 | 62399 | 43927.7 | 18470.8 | 507450 | 0.12 | 0.070 |

**المصدر/ - البنك المركزي العراقي, المديرية العامة للإحصاء والأبحاث, قسم بحوث السوق المالية, النشرات السنوية (2003-2016).**

**- النسب من عمل الباحثة.**

**رابعاً: إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص:-**

يفيد هذا المؤشر في معرفة نشاط المصارف في مجال توفير السيولة اللازمة للمقترضين من المستثمرين, أي إنه يقيس مستوى الوساطة المالية في الاقتصاد, بمعنى إنه يعبر عن مدى تطور النظام المصرفي ومدى توسع الخدمات المالية كانعكاس لتطور الوساطة المالية في الاقتصاد وذلك من خلال معرفة قدرة وكفاءة المصارف في منح القروض والسلف للمستثمرين لتحقيق عوائد مالية عالية, ومن خلال بيانات الجدول (3) نلاحظ إن إجمالي رصيد الائتمان النقدي المقدم للقطاعين الحكومي والخاص بلغ نهاية عام 2003 (621130) مليون دينار ارتفع إلى (11721535) عام 2010 ثم إلى (37164000) عام 2016 وبلغت حصة القطاع الخاص من هذا الائتمان مبلغ (396418) مليون دينار عام 2003 ارتفعت إلى (2884330) مليون دينار عام 2010 ثم إلى (18165000) مليون دينار عام 2016 , وذلك نتيجة لتوجهات الدولة بإعطاء فرصة أكبر لمشاركة القطاع

[1] عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العيسى, النقود والمصارف والأسواق المالية, الطبعة الأولى, دار الحامد للنشر, عمان, 2004 , ص3-4 .

الخاص في الاقتصاد, فضلاً عن اتساع أعمال القطاع الخاص غير الرسمية في الاقتصاد العراقي والتي تمثلت في بعض الأعمال التجارية الصغيرة والأعمال الزراعية وبعض أعمال التوظيف الشخصي, وقد بلغت نسبة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية حوالي 65% من الناتج المحلي الإجمالي.[1]

وشكلت نسبة الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي نسبة (35.7%) في عام 2016 بينما بلغت نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى إجمالي الائتمان (0.5%) في عام 2016 وهي نسبة ضئيلة التأثير في النمو الاقتصادي أمام حاجة المشاريع التنموية الكبيرة في البلاد, ويعود سبب تردد المصارف في منح الائتمان إلى عدة عوامل منها:-[2]

1- ضعف التصنيف الائتماني للمقترضين وهم الفئة التي يغلب عليها طابع المخاطر المعنوية Moral Risk .

2- ضعف أو صعوبة تقديم الضمانات لقاء منح الائتمان (Collaterals) وهو أمر ناجم عن تأثير التوقعات التضخمية أو ما يسمى بمخاطر السوق.

3- إن أغلب المصارف وخاصة الأهلية لا تتمتع بملاءة عالية تمكنها من توسيع نشاطها الائتماني وضمان الودائع لديها.

**جدول (3) الائتمان النقدي المباشر الممنوح للقطاع الخاص إلى إجمالي الائتمان وإلى إجمالي الناتج المحلي للمدة (2003-2016) (مليون دينار)**

| السنة | الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص | الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الحكومي | اجمالي الائتمان | حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الـ GDP % | حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى إجمالي الائتمان % | معدل نمو إجمالي الائتمان % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 2003 | 396418 | 224712 | 621130 | 14.6 | 0.6 | - 2.9 |
| 2004 | 622476 | 202197 | 824673 | 18.5 | 0.7 | 3.2 |
| 2005 | 950287 | 767163 | 1717450 | 27.7 | 0.5 | 10.8 |
| 2006 | 1881014 | 783884 | 2664898 | 39.3 | 0.7 | 5.5 |
| 2007 | 1969000 | 713000 | 3459020 | 40.5 | 0.5 | 2.9 |
| 2008 | 1151304 | 3436150 | 4587454 | 22.2 | 0.2 | 3.2 |
| 2009 | 1927796 | 3762266 | 5690062 | 35.2 | 0.2 | 2.4 |
| 2010 | 2884330 | 8837205 | 11721535 | 49.3 | 0.2 | 10.6 |
| 2011 | 3776355 | 16567721 | 20344076 | 58.9 | 0.1 | 7.3 |
| 2012 | 1465000 | 137890000 | 28438688 | 21.4 | 0.5 | 3.7 |
| 2013 | 1694700 | 13005000 | 30000200 | 22.9 | 0.5 | 5.4 |
| 2014 | 1770000 | 16400000 | 34123100 | 24.4 | 0.5 | 13.7 |
| 2015 | 1807000 | 18683000 | 36752600 | 36.2 | 0.5 | 7.7 |
| 2016 | 1816500 | 18999000 | 37164000 | 35.7 | 0.5 | 1.1 |

**المصدر/ - الأعمدة (1 , 2 , 3), البنك المركزي العراقي, المديرية العامة للإحصاء والأبحاث, التقارير السنوية (2003-2016).**

**- الأعمدة (4 , 5 , 6) من عمل الباحثة, علماً أن إجمالي الائتمان لعام 2002 بلغ (645244) مليون دينار.**

[1] Looney, Robert (2006), "Economic Consequences of Conflict: The Rise of Iraq's informal Economy" Journal of Economic Issues, Vol-XL No.4 . P 1993 .

[2] البنك المركزي العراقي, المديرية العامة للإحصاء والأبحاث, قسم بحوث السوق المالية, التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق لعام 2014 , ص5 .

**خامساً: انخفاض الكثافة المصرفية:-**

يفيد هذا المؤشر في قياس مدى انتشار الخدمات المصرفية في الاقتصاد إذ يقوم بإحتساب عدد الفروع إلى عدد السكان, وتقرر النسبة المعيارية العالمية أن يكون هناك فرع واحد لكل (10000) عشرة آلاف نسمة, فإذا كان مستوى الكثافة المصرفية يساوي واحد فهو العدد المثالي للتوزيع أما إذا كان أكبر من واحد فهناك انحراف موجب بمعنى هناك انتشار كبير للمصارف, وقد يكون هذا الانتشار أكبر من الحاجة إليها مما يشكل عبئاً كبيراً من حيث التكلفة وبالتالي انخفاض ربحية المصارف, أما إذا كان أقل من واحد فهناك انحراف سلبي, بمعنى إن انتشار المصارف غير كافي وبالتالي لا تصل الخدمة المصرفية إلى شريحة معينة من الناس ممن هم في حاجة إلى هذه الخدمة.[1]

ومن بيانات الجدول (4) نلاحظ انخفاض الكثافة المصرفية[*] في العراق فقد بلغت في عام 2012 فرعاً واحداً لكل (35000) نسمة وهذا يدل على أن هناك حاجة إلى المزيد من الأنشطة المصرفية كون الكثافة المصرفية لا تتعدى (0.28%) وهي نسبة متواضعة مقارنةً مع الدول المجاورة, حيث يبلغ متوسط عدد الفروع في المملكة العربية السعودية فرعاً واحداً لكل (3500) نسمة, مما يدل على تدني هذه النسبة وبشكل ملفت في العراق على الرغم من زيادة عدد المصارف في العراق نهاية عام 2013 إلى (52) مصرفاً منها (7) مصارف حكومية فضلاً عن (30) مصرفاً خاصاً, إضافة إلى (15) فرعاً لمصارف أجنبية, كما توجد (7) مشاركات عربية وأجنبية في رؤوس أموال المصارف العراقية, إذ سمح قانون المصارف رقم (94) لسنة (2004) والتعليمات الصادرة بموجبه على مشاركة المصارف الأجنبية في رؤوس أموال المصارف العراقية, وقد تراوحت هذه المشاركة ما بين 45% إلى أكثر من 85% في بعض المصارف.[2]

وقد عادت الكثافة المصرفية لترتفع في عام 2014 إلى فرعاً مصرفياً واحداً لكل (29000) نسمة, بعد أن زادت عدد المصارف إلى (1034) مصرفاً في عام 2014 , ومع ذلك تبقى هذه النسبة منخفضة قياساً إلى الدول الأخرى, حيث بلغت (6) فروع لكل (10000) نسمة في البلدان المتقدمة, وقد يكون فرعاً مصرفياً واحداً لكل (10000) نسمة في بعض البلدان العربية ومنها لبنان.[3]

---

[1] جميل سالم السعودي, أساسيات في الجهاز المالي – المنظور العملي, الطبعة الأولى, دار وائل للنشر, عمان, 1999 , ص124 .

[*] تحسب الكثافة المصرفية وفق المعادلة الآتية:-

(عدد الفروع / عدد السكان × 10000) .

- المصدر السابق / ص125 .

[2] ماجد الصوري, اصلاح النظام المصرفي في العراق, مجلة الحوار المتمدن, معهد التقدم للسياسات الإنمائية, 2014 , ص2 .

[3] البنك المركزي العراقي, المديرية العامة للإحصاء والأبحاث, قسم بحوث السوق المالية, التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق لعام 2014 , ص3 .

**جدول (4) الكثافة المصرفية في العراق للمدة (2003 – 2016)**

| السنوات | عدد الفروع | عدد السكان | عدد السكان / عدد الفروع (الف نسمة) | الكثافة المصرفية عدد الفروع / عدد السكان × 10000 |
|---|---|---|---|---|
| 2003 | 525 | 25565000 | 48.6 | 0.20 |
| 2004 | 536 | 26340000 | 49.1 | 0.20 |
| 2005 | 542 | 27139000 | 50.1 | 0.20 |
| 2006 | 542 | 27963000 | 51.5 | 0.19 |
| 2007 | 549 | 28810000 | 52.4 | 0.19 |
| 2008 | 560 | 29682000 | 53.0 | 0.19 |
| 2009 | 774 | 31664000 | 40.9 | 0.24 |
| 2010 | 871 | 32481000 | 37.3 | 0.27 |
| 2011 | 899 | 33880000 | 37.7 | 0.26 |
| 2012 | 972 | 34408000 | 35.4 | 0.28 |
| 2013 | 972 | 35010000 | 36.0 | 0.27 |
| 2014 | 1034 | 35100000 | 33.9 | 0.29 |
| 2015 | 840 | 36000000 | 42.8 | 0.23 |
| 2016 | 840 | 36000000 | 42.8 | 0.23 |

**المصدر/ العمود (1) البنك المركزي العراقي, المديرية العامة للإحصاء والأبحاث, قسم بحوث السوق المالية, التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق, أعداد مختلفة.**

**العمود (2) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي, الجهاز المركزي للإحصاء, المجموعة الإحصائية, أعداد مختلفة.**

**- الأعمدة (3 , 4) من عمل الباحثة.**

**المحور الثالث / سبل اصلاح وتطوير القطاع المصرفي العراقي**

**تمهيد:-**

بعد استعراض وتحليل مؤشرات أداء المصارف التجارية العراقية في المحور السابق, سنحاول في هذا المحور تقديم بعض المقترحات التي نرى من شأنها المساهمة في اصلاح وتطوير القطاع المصرفي العراقي ليلبي الاحتياجات التنموية من جهة ويواكب التطور العالمي من جهة أخرى, وعليه ينبغي أن تكون عملية الإصلاح شاملة تبدأ بإعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية والتحول نحو البنوك الشاملة, وتوسيع القاعدة الرأسمالية للمصارف التجارية, إضافة إلى زيادة كثافتها المصرفية من أجل تيسير تلك الخدمات للجمهور, ومن جانب آخر يجب أن يعمل الجهاز المصرفي على اجتذاب ودائع المدخرين من خلال أسعار فائدة مجزية وحوافز تشجيعية, فضلاً عن استقطاب المستثمرين من خلال سياسة ائتمانية ميسرة, لذا سنحاول في هذا المحور تناول الفقرات الآتية:-

**أولاً: إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية:-**

وذلك من خلال قيام المصارف التجارية العراقية بأداء خدمات مصرفية ومالية لم تكن تقم بها من قبل مثل كفالة القروض والتأجير التمويلي والاستثمار في المشاريع الإسكانية, إذ أن مثل هذه الأعمال تؤدي إلى انخفاض النصيب النسبي للودائع في إجمالي الخصوم للمصارف وزيادة نصيب الخصوم القابلة للمتاجرة إلى إجمالي خصوم المصارف نتيجة لتزايد نشاط المصارف في الأنشطة غير الإقراضية مما يؤدي إلى انخفاض نصيب القروض وارتفاع النصيب النسبي للموجودات الأخرى.

**ثانياً: التحول نحو البنوك الشاملة:-**

وذلك من خلال تنويع الخدمات المصرفية على مستوى مصادر التمويل مثل (اصدار شهادات إيداع قابلة للتداول والاقتراض طويل الأجل من خارج الجهاز المصرفي) وعلى مستوى الاستخدامات والتوظيفات المصرفية ينبغي تنويع القروض الممنوحة وإنشاء الشركات القابضة المصرفية والتوريق, أي تحويل المديونيات المصرفية إلى مساهمات في شكل أوراق مالية, والدخول في مجالات استثمارية جديدة مثل الإسناد وأداء أعمال الصيرفة الاستثمارية وتمويل عمليات الخصخصة والإتجار بالعملة وتعميق نشاط إصدار الأوراق المالية وإنشاء صناديق الاستثمار وإدارة الاستثمار لصالح العملاء.

**ثالثاً: الالتزام بمقررات لجنة بازل فيما يتعلق برأس المال والاحتياطيات(*):-**

لغرض الاحتياط للمخاطر المصرفية فيما يتعلق بالسيولة وسلامة المركز المالي للمصارف ينبغي تدعيم رأس المال والاحتياطيات للمصارف التجارية العراقية, لذا ينبغي الاهتمام بمعيار كفاية رأس المال والالتزام به كمعيار عالمي, خصوصاً بعد إجراء تعديلات عليه فيما يعرف بمقررات بازل II والذي تسعى من خلاله لجنة بازل إلى وضع إطار جديد وشامل لكفاية رأس المال بحيث يركز على الأهداف الرقابية لضمان الاستمرار في تعزيز أمان وسلامة النظام المالي وتكوين وسيلة شاملة للتعامل مع المخاطر من خلال تكوين رأس مال كافٍ لمواجهة المخاطر المالية المتنوعة والمتزايدة, فقد ركزت اتفاقية بازل II على تحديد أساليب قياس مخاطر الائتمان وأوزان المخاطر في الموجودات كما عملت على تطوير عملية تقييم المخاطر بالشكل الذي ينعكس على واقعية معدل كفاية رأس المال وتناسقه مع حجم المخاطر وبما يتناسب مع المتطلبات الدنيا لرأس المال وقد طبقت معظم الدول الاوربية هذه الاتفاقية وقررت حوالي 100 دولة تطبيقها في السنوات القادمة, أما فيما يخص الإصلاحات المصرفية الواردة في اتفاقية بازل III فقد ركز على خمس محاور أساسية كان أبرزها تحسين نوعية وشفافية قاعدة رأس مال المصارف, وتحديد نسبة جديدة للرفع المالي, وتغطية مخاطر الجهات المقترضة الناشئة عن العمليات في المشتقات, فضلاً عن بلورة معيار عالمي للسيولة والذي اقترحت من خلاله اعتماد نسبتين, الأولى هي نسبة تغطية السيولة (LCR) والتي تتطلب من المصارف الإحتفاظ بموجودات ذات درجة سيولة عالية لتغطية التدفق النقدي لديها حتى (30) يوماً, أما النسبة الثانية (NSFR) فهي لقياس السيولة المتوسطة والطويلة الأجل والهدف منها توفير مصادر تمويل المصارف مستقرة لأنشطتها, ومن المفترض أن يتم تنفيذ هذه الإصلاحات بشكل نهائي خلال عام 2019 .

**رابعاً: الاندماج المصرفي:-**

إن عملية الاندماج المصرفي أصبحت ظاهرة عالمية تأثرت بها كل المصارف في العالم فلماذا لا تقوم بها المصارف العاملة في العراق خصوصاً وأن مميزات الاندماج كثيرة, منها تحقيق وفورات الحجم (زيادة حجم موجودات المصارف وتقوية قاعدة رأسمالها) والتوسع في الأنشطة المصرفية وتحسين الربحية, وقد حققت مصارف

(*) تشكلت لجنة بازل الدولية للرقابة المصرفية من مجموعة الدول الصناعية العشر نهاية 1974 وهي (بلجيكا, كندا, فرنسا, المانيا, ايطاليا, اليابان, هولندا, السويد, سويسرا, انكلترا) تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا, وأقرت اللجنة عام 1988 معياراً دولياً موحداً لكفاية رأس المال, ليكون ملزماً لكافة البنوك العاملة في النشاط المصرفي للدلالة على متانة المركز المالي للبنك ويقوي ثقة المودعين فيه.

كثيرة مقومات نجاح من عملية الاندماج هذه مثل المصارف الجزائرية, كما ينبغي العمل على تشجيع التوسع في عمليات الاندماج المصرفي خاصة مع الدول العربية لمواجهة منافسة البنوك الأجنبية.

**خامساً: الغاء سياسة الكبح المالي والتحول نحو سياسة التحرير المالي:-**

ويكون ذلك من خلال تحرير أسعار الفائدة على مراحل وبصورة متلائمة مع سرعة خطوات الإصلاح في القطاع الحقيقي, وذلك من خلال تحرير أسعار الفائدة على الودائع وتحرير أسعار الفائدة عن الاقتراض وبصورة تدريجية مع تخفيض معدلات التضخم في ظل سياسة تخفيض الطلب مما يؤدي إلى معدلات موجبة لأسعار الفائدة الحقيقية, إذ أن هنالك تفاوت كبير بين سعري الفائدة الدائنة والمدينة فسعر الفائدة على الودائع الثابتة والتوفير بتراوح بين (1-7%), فيما تتراوح الفائدة على الائتمان بين (10-15%), مما يترك هامشاً بنحو 8% بين السعرين وهو هامش كبير إذا ما قورن بنسبة 5% السائدة في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا, وما من شك في أن لارتفاع أسعار الفائدة هذا آثاراً سلبية على حجم الائتمان الممنوح, مما يشكل عائقاً أمام عملية الاقتراض لأغراض تنموية.

**الاستنتاجات والتوصيات**

**أولاً: الاستنتاجات:-**

1- ضعف الجهاز المصرفي في تجميع المدخرات وتهيئتها للاستثمار, مع تخلفه في مسايرة الحركة الاقتصادية الداخلية وعجزه عن مسايرة التطور في مجال عمل المصارف في العالم المتقدم, فضلاً عن عدم منحه القروض لصغار المستثمرين لاعتماده على المعايير التقليدية في منح الائتمان من خلال الضمانات العقارية ولفترة قصيرة الأجل.

2- بلغ مجموع الودائع لدى الجهاز المصرفي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي نسبة لا تتجاوز (5%-8%), مما يعني أن العمق المالي ما زال في بدايته لبناء قطاع مالي قوي ومتين.

3- إن نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي لا يتعدى نسبة 3%, علماً أن نسبة قدرها 5% على وفق المعايير الدولية تعد محدودة التأثير في دعم النشاط الاقتصادي وتمويل التنمية الاقتصادية.

4- تحفظ المصارف الأهلية في منح الائتمان فلا يتجاوز نسبة ائتمانها الممنوح (25%) رغم ارتفاع رؤوس أموالها إلى نسبة (86%) من رؤوس أموال الجهاز المصرفي والبالغ (11.7) ترليون دينار عام 2016 , لذا بقيت المصارف الحكومية مسؤولة عن منح (75%) من نسبة الائتمان المتبقي.

5- انخفاض الكثافة المصرفية في العراق, إذ لا تتعدى (0.2%) أي بواقع 35 ألف نسمة لكل فرع مصرف, في حين تبلغ هذه الكثافة بواقع (6) مصارف لكل (10) آلاف نسمة في البلدان المتقدمة, وقد يكون مصرف واحد لكل عشرة آلاف نسمة في بلدان أخرى مثل لبنان.

6- على الرغم من انخفاض نسبة كفاية رأس المال في المصارف الحكومية وتدني الملاءة المصرفية فيها, إلا أن ثقة المواطن العراقي فيها قوية كونها مصارف مضمونة ومسندة من جانب الدولة, لذا فقد انفردت بإجمالي

الودائع الكلية حيث استحوذت على نسبة (77%) من الودائع بينما المصارف الأهلية لم تتخطى النسبة المتبقية والبالغة (23%) من إجمالي الودائع, كما إن ودائع القطاع الخاص والأهلي لا زالت تودع لدى المصارف الحكومية وبنسبة (61.5%) من مجموع تلك الودائع الخاصة.

7- إن أغلب ودائع المصارف هي قصيرة الأجل وأن (18%) من هذه الودائع هي ودائع ثابتة لأجل (بين ستة أشهر وسنة) وما تبقى (82%) هي ودائع جارية, لذا تبقى قدرة المصارف على منح الائتمانات محدودة.

**ثانياً: التوصيات:-**

1- على السياسة النقدية العمل على تقوية النشاط الائتماني في الاقتصاد إلى الحد الذي تساهم فيه المصارف بتحقيق نمواً مرتفعاً في النشاط الاقتصادي, عن طريق تجميع المدخرات وتوجيهها نحو النشاطات الإنتاجية بما يحقق عوائد مجزية وبأقل المخاطر, فضلاً عن تقديم خدمات مصرفية حديثة من خلال الشمول المالي كالتنويع وانظمة المدفوعات والتأجير التمويلي التي تزيد من كفاءة النشاط الاقتصادي وتحسين مناخ العمل وتطوير النظام المالي, فضلاً عن تطبيق مبادئ الحوكمة في الجهاز المصرفي والذي يعد أمراً ضرورياً لضمان سلامة وتحقيق الكفاءة في الأداء.

2- قيام البنك المركزي باستخدام احتياطي الودائع لإقراض المصارف بفائدة متدنية, على أن تقوم المصارف بإعادة إقراضها إلى مشاريع تساهم في زيادة الناتج المحلي وتساعد في معالجة البطالة, إذ إن استخدام احتياطي الودائع للإقراض اسلوب معمول به في دول عربية كثيرة منها لبنان والأردن.

3- إعطاء دور أكبر للمصارف الخاصة في ظل آلية السوق على جذب الودائع ومنح الائتمانات من خلال وضع اللوائح والقوانين التي تساعد على ذلك, خصوصاً إن عدد المصارف الخاصة تجاوز عدد المصارف الحكومية بكثير, فقد بلغت (42) مصرفاً منها (10) مصرفاً أجنبياً و (9) مصارف اسلامية, لما لها من دور فعال في توفير السيولة النقدية للحكومة من خلال شراءها للسندات الحكومية.

4- سماح البنك المركزي للمصارف الخاصة وبالتنسيق مع الهيئة الوطنية للاستثمار وشركة التأمين الوطنية أن تؤسس العديد من المؤسسات المالية, ومن أبرزها صناديق الاستثمار, مؤسسات كفالة القروض, شركات التأجير التمويلي, والاستثمار في العقارات من خلال توظيف أموالها في مشاريع إسكانية.

5- منح أصحاب القرار خصوصاً مجالس إدارة المصارف مساحة كافية من الحرية في اتخاذ القرارات المناسبة والتي تصب في مصلحة الإصلاح المالي والمصرفي مع توفير المعلومات الكافية عن المستثمرين المتعاملين مع المصارف لمعرفة مراكزهم المالية بغية ضمان عدم تعثر القروض الممنوحة لهم وضمان توجيهها إلى مشاريع حقيقية ذات جدوى اقتصادية.

6- الغاء سياسة الكبح المالي والتحول نحو سياسة التحرير المالي من خلال تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة وبشكل تدريجي لغرض زيادة معدلات الاقتراض وتشجيع الاستثمار لأغراض تنموية تساهم في توسيع النشاط الاقتصادي.

## المصادر


**أولاً: الدوريات والنشرات:-**

**1-** البنك المركزي العراقي, المديرية العامة للإحصاء والأبحاث, التقرير الاقتصادي السنوي للأعوام (2003 – 2016).

**2-** البنك المركزي العراقي, المديرية العامة للإحصاء والأبحاث, قسم بحوث السوق المالية, التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق للأعوام (2003 – 2016).

**ثانياً: الكتب والبحوث:-**

**3-** توفيق شمبور, الإصلاح المصرفي في الوطن العربي ضروراته ومعوقاته, اتحاد المصارف العربية, بيروت, 1993 .

**4-** جميل سالم السعودي, أساسيات في الجهاز المالي – المنظور العملي, الطبعة الأولى, دار وائل للنشر, عمان, 1999 .

**5-** سرمد كوكب جميل, النظام المالي العراقي وإعادة الإعمار, الجندول, العدد 20 , نيسان, 2005 .

**6-** طارق عبد العال حماد, حوكمة الشركات, المفاهيم, المبادئ, التجارب (تطبيقات الحوكمة في المصارف) الدار الجامعية, الإسكندرية, 2005 .

**7-** عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العيسى, النقود والمصارف والأسواق المالية, الطبعة الأولى, دار الحامد للنشر, عمان, 2004 .

**8-** علي توفيق صادق وآخرون, السياسة النقدية وإدارة الدين العام في البلدان العربية, سلسلة بحوث ومناقشات صندوق النقد العربي, العدد السابع, ابو ظبي, 1998 .

**9-** قيس صالح البدري, تقويم نشاط الصيرفة الخاصة في العراق, بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الثالث لقسم الدراسات الاقتصادية في بيت الحكمة للفترة 22-23 كانون الأول 2001 , بغداد 2002 .

**10-** ماجد الصوري, اصلاح النظام المصرفي في العراق, مجلة الحوار المتمدن, معهد التقدم للسياسات الإنمائية, 2014 .

**11-** مايح شبيب هدهود, القطاع المالي والمصرفي بين اشكاليات الواقع وآفاق الإصلاح, دراسة في أقطار عربية مختارة, الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية, العدد 34 , 2007 .

**12-** مظهر محمد صالح, السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي, البنك المركزي العراقي, بغداد, 2008 .

**ثالثاً: الرسائل والأطاريح:-**

**13-** زياد جواد لفتة, أهمية ومتطلبات الإصلاح المصرفي في التنمية مع إشارة خاصة للعراق, اطروحة دكتوراه, كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة البصرة, 2009 .

**14-** علي حسن زاير محمد, امكانية اعتماد نظام التأمين عن الودائع ودوره في الإصلاح المصرفي في العراق, اطروحة دكتوراه كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة بغداد, 2014 .

**رابعاً: المصادر الأجنبية:-**

**15-** Looney, Robert (2006), "Economic Consequences of Conflict: The Rise of Iraq's informal Economy" Journal of Economic Issues, Vol-XL No.4 .

**16-** Shekar . J, Banking Theory and Practice, Vikas publishing House PVTLD, New Delhi, 2000 .

**خامساً: مصادر الإنترنت:-**

**17-** www.cbiraq.org